باتخاذ سلسلة من الإجراءات الدائمة والمؤقتة

«البورصة» تستعد للانضمام إلى مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة

استعداداً لانضمام الكويت إلى مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة، عملت بورصة الكويت على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الدائمة والمؤقتة، بالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة. سوف تطبق هذه الإجراءات المؤقتة في تاريخ الانضمام المقرر في أواخر شهر نوفمبر فقط، أما الإجراءات الأخرى فسوف تكون ذات طبيعة دائمة وستمثل جزء من آلية التداول من الآن فصاعداً.

ابتداءً من اليوم الأحد الموافق 8 نوفمبر 2020، سوف تقوم بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة بتنفيذ تغييرات دائمة على آلية التداول من خلال تفعيل حسابات التخصيص.

حساب التخصيص هو آلية مخصصة لمديري الأصول الكبيرة لتجميع أوامر العملاء، ومن ثم تسوية الصفقات وتوزيعها على العملاء في نهاية جلسة التداول.

ومن المتوقع أن يكون تاريخ الانضمام في أواخر الشهر الحالي، وفي الجلسة التي سيتم فيها الانضمام، سوف يكون هناك تمديد لمزاد الإغلاق وجلسة التداول على سعر الاغلاق، حيث سيستمر مزاد الإغلاق لمدة 40 دقيقة، ثم تعقبه استراحة لمدة 30 دقيقة قبل بدء جلسة التداول على سعر الاغلاق لمدة 40 دقيقة أخرى.

والجدير بالذكر بأنه سوف يتم اقتران أوامر البيع والشراء في وقت غير محدد لآخر دقيقتين لجلسة مزاد الإغلاق (randomized closing). إضافة إلى ذلك، سيسمح بتعديل الأوامر وإلغاؤها طوال جلسة مزاد الإغلاق. كذلك، سيكون هناك تمديد لمدة رفض التزام أمين الحفظ في يوم الانضمام في مؤشر MSCI.

نورة العبد الكريم

تعليقاً على هذه الإجراءات، قالت نورة العبد الكريم، رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت: «تماشياً مع التزامنا المستمر بتطوير سوق المال الكويتي بأفضل المعايير والممارسات الدولية، عملت بورصة الكويت مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وشركائها محلياً وحول العالم للتأكد من أن عملية الانضمام في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة سوف تتم بشكل سلس لجميع المشاركين في السوق. بعد أن اجرت البورصة مداولات متأنية وتشاور مستمر مع الأطراف المعنية والمشاركين في السوق، وعليه اتخذت بورصة الكويت إجراءات تتضمن تمديد مزاد الإغلاق وجلسة التداول على سعر الاغلاق، والتي من شأنها رفع كفاءة وجاذبية وأداء السوق لدى المستثمرين المحليين والدوليين، مؤكدةً بذلك التزامها بتعزيز سمعتها في خلق فرص استثمارية متنوعة وذات عوائد عبر تيسير تواصل قاعدة المصدرين لديها برأوس الاموال والمستثمرين. نهاية، أود أن أشكر كل من السادة هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة على دعمهم المستمر، والذي لولاه لما حققنا هذه النجاحات «.

من جهته، علق دعيج رعد الصالح، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات بالتكليف على الإجراءات، قائلاً: «تعمل الشركة الكويتية للمقاصة مع بورصة الكويت وهيئة أسواق المال ومؤسسة MSCI وشركائنا في مجتمع الاستثمار الدولي لضمان نجاح الانضمام، ويأتي إدخال حسابات التخصيص ضمن سلسلة الإجراءات التي ستقدمها الشركة استعدادًا لهذا الانضمام. كما سنواصل العمل مع شركائنا لتحسين آلية التداول، سواء للادراجات أو لصالح سوق المال الكويتي في المستقبل.

أثر الجهود الشاملة لتطوير السوق التي تبذلها بورصة الكويت وهيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة، قامت MSCI بترقية الكويت إلى «سوق ناشئ» في ديسمبر 2019. ويأتي ذلك بعد انضمام الكويت في مؤشرات الأسهم العالمية SP DJI ضمن تصنيف الأسواق الناشئة في ديسمبر 2018، وفي مرجع مؤشر FTSE Russell للأسواق الناشئة في سبتمبر 2017.

عملت بورصة الكويت منذ التأسيس على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما قامت الشركة بتنفيذ العديد من إصلاحات السوق وتقديم الكثير من المنتجات على مدى السنوات الثلاث الماضية ضمن خططها الشاملة لتطوير السوق.

بعد اختيارهما بالهيئة العليا للرقابة الشرعية في «المركزي»

«وربة» يُكرم شقرة والجاسر بعد مسيرة حافلة بالعطاء

جانب من التكريم

كرم بنك وربة رئيس هيئة الرقابة الشرعية و عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك بسبب انتهاء فترة عملهما وهما كل من رئيس هيئة الرقابة الشرعية الشيخ د. عيسى زكي عيسى شقرة، والذي تم اختياره ليكون «رئيسًا» للهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى عضو هيئة الرقابة الشرعية الشيخ د. مطلق جاسر مطلق الجاسر ،والذي تم اختياره أيضا عضوا في ذات الهيئة، وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة حمد مساعد الساير و الرئيس التنفيذي شاهين حمد الغانم و نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزينة بالتكليف أنور بدر الغيث.

ويأتي تكريم رئيس هيئة الرقابة الشرعية و عضو هيئة الرقابة الشرعية بعد مسيرة حافلة من العطاء، ومساهمات علمية قيمة في جلسات واجتماعات الهيئة واصدار الفتاوى الشرعية ، مما يؤكد حرص «وربة « على الالتزام الكامل بالأحكام والتطبيقات الشرعية باعتبارها أساساً لعمل البنك ، ومحوراً فى تطوره وتحديد هويته.

من جانبه أشاد نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير بدور رئيس هيئة الرقابة الشرعية الشيخ د.عيسى زكي و عضو هيئة الرقابة الشرعية الشيخ د.مطلق الجاسر السابقين على ما قدماه من عطاء، ومساهمات علمية قيمة،حققت التوازن بين الجانب الشرعى، والأداء العملي في»وربة «، وساعدت على تحقيق اهدافه، وتعزيز مكانته، مستنداً على قاعدة صلبة من الالتزام بمنهج عمله والاحتكام إلى اسس ومبادىء علمية شرعية موثوقة.

ونوه الساير إلى مكانة هيئة الرقابة الشرعية فى «وربة» من حيث دورها الاساسى، والمهم فى اقرار المشاريع وبيان توافقها مع الجانب الشرعى من خلال ما أصبحت تمثله من مرجعية علمية ثرية فى مجال المعاملات المالية الاسلامية عبر سلسلة واسعة من الفتاوى والقرارات فى مسائل اقتصادية مهمة واستراتيجية عززت مسيرة الصيرفة الإسلامية وانطلقت بها إلى مجالات وانشطة أوسع وأعم على عدة مستويات وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

رغم جائحة كورونا التي أثرت سلباً على العقار عالمياً

السوق العقاري في دبي يشهد 10728 مستثمراً جديداً خلال 9 أشهر

■ الحمادي: العقار وعاء آمن للمدخرات وقت الأزمات

أوضح المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة رواد العقارات ، ، إسماعيل الحمادي ، ، أن سوق دبي العقاري يواصل الحفاظ على جاذبيته في ظل جائحة كوفيد 19 التي أثرت سلبا على أسواق عقارية عديدة في العالم ، حيث شهد دخول نحو عشرة آلاف و728 مستثمر جديد للسوق خلال الفترة الممتدة من الاول يناير إلى نهاية شهر سبتمبر من السنة الجارية أي خلال تسعة أشهر ، حسب بيانات صادرة عن دائرة الأراضي والاملاك في دبي . ويقول الحمادي ان هذا الرقم إثبات على قوة القطاع العقاري في دبي وتجاوزه لتأثيرات الأزمة ، حيث أن الوضع لم يكن عاديا خلال هذه الفترة خاصة بين شهري مارس ويونيو تقريبا ، أين كان العالم ساكنا ساعتها بسبب سياسة الإغلاق التام التي انتهجتها الدول لمحاصرة الوباء .وأضاف الحمادي عشرة آلاف مستثمر جديد يعني صفقات بيع لوحدات عقارية تمت على مستوى السوق وهذا إثبات آخر على أن عوامل السوق كانت مشجعة للشراء ومستوى الثقة بالقطاع كان عاليا رغم الأجواء العالمية التي كانت تبعث على القلق في نفوس المستثمرين ،

ويرى الحمادي ان جاذبية الأسعار المغرية لعقارات دبي مقارنة بدول عالمية اخرى التي سجلت فيها أسعار المنازل إرتفاعا كبريطانيا وأمريكا ، كان من اهم العوامل التي شجعت المستثمرين على الشراء ، إلى جانب تسهيلات خطط السداد المرنة والطويلة وانخفاض نسبة الدفعة الاولى لحجز الوحدة ، بالإضافة إلى توفر السيولة المالية للمقيمين داخل الدولة ، نتيجة تغير السلوك الإستهلاكي لهم من باب تقليل الإنفاق وتعزيز ثقافة الإدخار من نافذة الاستثمار في العقار كوعاء آمن لحفظ المدخرات المالية ، علاوة على نجاح الإمارات في التقليل من آثار الازمة من خلال سرعة تعاملها معها وتجنيدها لكافة الوسائل والإمكانيات المتاحة لإرساء دعائم الأمن الإجتماعي والإقتصادي لمواطني ومقيمي الدولة، حيث تصنّف الإمارات ضمن المراكز الأولى عالميا في تحقيق الاستقرار الإقتصادي الوطني، وعلى صعيد آخر لم تتدخر حكومة دبي جهدا في سبيل تعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير دعامة قوية لحماية مختلف القطاعات الإقتصادية وفي مقدمتها القطاع العقاري ، الذي لم يفقد نشاطه خلال فترة الإغلاق بل بالعكس تمكن العديد منهم من إبرام صفقات شراء ناجحة مستفدين بذلك من التحول الرقمي لإنجاز مختلف المعاملات العقارية وإتمامها عن بعد ومن أي مكان بالعالم .

اسماعيل الحمادي

■ التحول الرقمي لإتمام المعاملات العقارية رفع حجم المبيعات

■ دبي الأولى بالعالم في امتلاك محفظة رقمية متكاملة

ولفت الحمادي ان التحول الرقمي لإتمام المعاملات العقارية بما فيها معاملات البيع والشراء ، كان له دور فعال في جذب المستثمرين للسوق وتعزيز قيمة الصفقات العقارية ، إذ تعتبر دبي أول دولة في العالم تمتلك محفظة رقمية متكاملة للتصرف العقاري الذاتي عن بعد ، وأول دولة في العالم يمكن شراء وحدة عقارية بها عند بعد .

«الوطني» ينظم برنامجاً للحفاظ على الصحة البدنية لموظفيه

نظم بنك الكويت الوطني برنامجاً توعوياً لموظفيه لتحفيزهم على النشاط الحركي في العمل والحفاظ على سلامتهم والانتباه إلى وضعية الجلوس أثناء العمل.

ويتم تقديم البرنامج بالتعاون مع أخصائيي العلاج الطبيعي محمد الفرحان ودلال الرويشد اللذين قدما استشارات مجانية للموظفين في عيادة البنك بالمقر الرئيسي كما قدما نصائح توعوية عبر فيديوهات تتناول وضعية الجلوس السليم والتمارين العملية والروتينية التي بإمكانها المساعدة في الحفاظ على بنية جسدية صحية. كما قام الاخصائيان بزيارات منتظمة للإدارات لتسليط الضوء على وضعية الجلوس السليمة لكل موظف، بالإضافة إلى تحديد مواعيد للاستشارة في عيادة البنك.

وبهذه المناسبة قال المدير في إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر: "نحرص في بنك الكويت الوطني على إطلاق مجموعة من البرامج التي تقدم الدعم اللازم للموظفين، وذلك في إطار استراتيجية البنك لتحقيق الاستدامة في بيئة العمل والتركيز على الاستثمار في الموظفين كركيزة أساسية لمواصلة النجاح في المستقبل".

■ الباقر: البرنامج يأتي في إطار التزام البنك تجاه موظفيه وإستراتيجيته لتحقيق الاستدامة في بيئة العمل

وأشار الباقر إلى أن الحملة التي أطلقها البنك بالتعاون مع أخصائيين في العلاج الطبيعي، تتضمن مشاركة مجموعة من الفيديوهات مع الموظفين والتي تقدم نصائح حول كيفية تعزيز وَضْع جيّد عند الجلوس في المكتب وحَماية العينين والذراعين والرقبة من الاجهاد.

وأكد الباقر أن الحملة تأتي ضمن سلسلة حملات توعوية كان قد أطلقها البنك ويواصل إطلاقها في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم والتي تتطلب المزيد من التضامن والدعم لا سيما على الجانبين النفسي والصحي في بيئة العمل.

وكان بنك الكويت الوطني قد أطلق العديد من الحملات الخاصة بموظفيه والتي تركز على الجانب الصحي والنفسي. ويتواصل إطلاق الحملات بمشاركة مجموعة من الاخصائيين والأطباء الذين يقدمون نصائح وارشادات مصورة ويقومون بزيارات لعيادة البنك في المقر الرئيسي لتقديم استشارات شخصية للموظفين، كما يقومون بجلسات بث مباشر عن بعد يحضرها الموظفون الراغبون في الحصول على المزيد من المعرفة والإرشاد.

«النقد الدولي» يوافق على ترتيب بـ 370 مليون دولار لأفغانستان

أعلن صندوق النقد الدولي اليوم الجمعة ان مجلسه التنفيذي وافق على منح أفغانستان ترتيبا مدته 42 شهرا بموجب التسهيل الائتماني الممدد بقيمة تقرب من 370 مليون دولار أمريكي.

وقال الصندوق في بيان إن المبلغ «يعادل 04ر259 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 370 مليون دولار أمريكي أو 80 بالمئة من حصة أفغانستان) لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للسلطات والهادف إلى تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر».

وأوضح أنه بعد قرار المجلس التنفيذي للصندوق «سيتوفر ما يعادل 95ر80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 115 مليون دولار أمريكي) للصرف الفوري وسيتم تحويل المبلغ المتبقي تدريجيا على مدى فترة البرنامج المدعوم من الصندوق مع مراعاة المراجعات نصف السنوية».

ووفقا للبيان «يسعى البرنامج إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وعكس مسار التدهور المالي الناجم عن جائحة (كورونا المستجد – كوفيد 19) وحماية التنمية والإنفاق الاجتماعي».

ولفت إلى أن «الإصلاحات الهيكلية في إطار البرنامج ستركز على تعبئة الإيرادات المحلية وتحسين جودة الإنفاق العام وإدارة المالية العامة ودعم القطاع المالي وتقوية نظام مكافحة الفساد».

وأضاف أن ترتيب التسهيل الائتماني الممدد «سيساعد أيضا في تغطية احتياجات التمويل الخارجية والمالية لأفغانستان والتي ظهرت منذ بداية الجائحة».

من جهته قال نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ميتسوهيرو فوروساوا في البيان إن الاستجابة «الحازمة» من قبل السلطات في أفغانستان «ودعم المانحين الملائم حالا دون وقوع أزمة إنسانية ومع ذلك تسببت الجائحة في تراجع التقدم نحو الاعتماد على الذات».

«التجارة» تصدر لائحة تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية قرارا وزاريا تضمن تشكيل لائحة تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية تضمنت 25 مادة موزعة على ستة فصول.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن اللائحة نصت في شروطها التأسيسية على عدم إيجاز مزاولة مهنة أعمال السمسرة العقارية دون الحصول على الترخيص بذلك من الجهات ذات الصلة والقيد في سجل سماسرة العقار. وأوضحت أن اللائحة حددت لإدارة العقار التابعة للوزارة دفاتر سمسرة عقارية ورقية أو إلكترونية تحتوي على نماذج عقود قابلة للتعبئة من السمسار بالإضافة إلى رقم قيده بالسجل وتاريخ انتهاء صلاحية هذا القيد. وذكرت أن اللائحة حددت مواد حقيقية والتزامات منها أجر أعمال السمسرة في عقود البيع وعقود التنازل عن حق الانتفاع يحدد بمقابل وبنسبة واحد في المئة من قيمة العقد تدفع مناصفة بين طرفيه. وعن المخالفات والشكاوى التي يرتكبها السمسار أفادت الوزارة بأن اللائحة تضمنت تشكيل لجنة مكونة من خمسة أعضاء تصدر بقرار من الوزير للنظر حول المخالفات لأحكام قانون التجارة والعقوبات التأديبية مؤكدة على كل من يزاول أعمال السمسرة العقارية توفيق أوضاعه وفقا لأحكام هذا القرار قبل تاريخ 1-10-2021.